

# الموضوع : التشريعات الليبية

قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 600 لسنة 1989 م بتعديل بعض احكام القرار الصادر بشأن اعادة تنظيم امانة الخزانة

المصدر : الجريدة الرسمية

العدد 9

السنة الثامنة والعشرون

قرار اللجنة الشعبية العامة  
رقم ( 600 ) لسنة 1989م  
بتتعديل بعض احكام القرار الصادر  
بشأن اعادة تنظيم أمانة الخزانة  
اللجنة الشعبية العامة ،

بعد الاطلاع على قانون النظام المالي للدولة وتعديلاته ،  
وعلى لائحة الميزانية والحسابات والمخازن ،  
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 571 لسنة 1987 بشأن اعادة  
تنظيم أمانة الخزانة ،  
وببناء على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية العامة للخزانة بكتابه المؤرخ في 27  
من شهر رمضان 1398 وبر الموافق 2/5/1989 م ،  
وعلى موافقة اللجنة الشعبية العامة خلال اجتماعها العادى الحادى عشر  
عام 1989 ،  
وعلى ما أنتهت اليه لجنة الامانة المشكلة فى اجتماع اللجنة الشعبية العامة  
العادى الثامن لعام 1989 .

### **قررت** **مادة ( 1 )**

يستبدل بنص المادة ( 2 ) من قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 571 لسنة 1987 م الصادر باعادة تنظيم أمانة الخزانة المشار اليه ، النص التالى : -

### **مادة ( 2 )**

يتكون الهيكل التنظيمى لامانة الخزانة من : -  
أ ) مكتب الامين .

ب ) مكتب مكافحة التهريب والمخدرات .

ج ) مكتب مقاطعة العدو الصهيونى .

د ) مكتب الدراسات والعلاقات المالية .

ه ) الادارة العامة للميزانية .

و ) الادارة العامة للحسابات العامة .

ز ) الادارة العامة للخزانة .

ح ) الادارة العامة للمخازن .

ط ) الادارة العامة للجمارك .

ى ) الادارة العامة للضرائب .

- ك ) الادارة العامة للمراقبين الماليين .
- ل ) الادارة العامة لمحاسبة الشركات .
- م ) الادارة العامة للحسابات العسكرية .
- ن ) الادارة العامة لشئون الادارية .

## مادة (2)

يستبدل بنصي المادتين (10) ، (13) من قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 571 لسنة 1987م الصادر باعادة تنظيم أمانة الخزانة المشار اليه ، النصان التاليان : -

## مادة (10) : -

تحتخص الادارة العامة للجمارك بما يلى : -

أ ) تنفيذ قانون الجمارك وتحصيل الرسوم على الواردات والصادرات وكذلك تنفيذ كل ما تقتضى به التشريعات المنظمة للاستيراد والتصدير ومراقبة النقد ومقاطعة العدو الصهيوني أو غيرها من التشريعات الأخرى بأختصاصها بها ، وتكون كافة الأجهزة والمؤسسات والفروع والمكاتب الجمركية في كافة أنحاء الجمهورية العظمى تابعة مباشرة للجنة الشعبية العامة للخزانة ، وتبادر عليها سلطة الإشراف والرقابة والتوجيه وفقا للتشريعات النافذة .

ب ) اعداد وتأهيل حرس الجمارك .

ج ) اجراء البحوث والدراسات في مجال التعريفة الجمركية والقيمة والنظم والإجراءات الجمركية .

د ) الاتصال بالمنظمات العربية والدولية ذات العلاقة بالعمل الجمركي والمشاركة فيما تنظمه من مؤتمرات واجتماعات وذلك بالتنسيق مع المكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي .

ه ) متابعة التطورات الحديثة وما يطرأ من تعديلات على النظم الجمركية واجراء الدراسات عليها بقصد الاستفادة منها في التطبيق الجمركي المحلي .

## ـ مادة (13) : -

تحتخص الادارة العامة لمحاسبة الشركات بمتابعة استثمارات وعوائد الخزانة العامة في مختلف قطاعات الانتاج والخدمات ، والتأكد من سلامة تطبيق النظام

المحاسبي بكل شركة أو منشأة وفقاً لمقوله « شركاء لا اجراء » أو طبقاً لما هو منصوص عليه في قرار انشاء الشركة أو المنشأة ونظامها الاساسي والقانون العام ، كما تتولى معالجة كافة القضايا المالية لتلك الشركات والمنشآت ذات العلاقة بالخزانة العامة ولها في سبيل ذلك : -

أ ) متابعة تطور رأس مال كل شركة أو منشأة منذ تأسيسها والتأكد من اثبات ما دفع لها من اموال عامة تعتبر بحكم القانون من مكونات رأس المال .

ب ) متابعة قيام الشركات والمنشآت الوطنية بقفل حساباتها واعداد ميزانياتها واظهار مرافقها المالية وفقاً للنظام المحاسبي المتبعة .

ج ) التأكد من قيام الشركات والمنشآت بأداء حقوق الخزانة العامة في مواعيدها وفقاً لقواعد المحددة في النظام المحاسبي لتلك التي تطبق مقوله شركاء لا اجراء أو أي نظام اخر .

د ) حصر وتصنيف الشركات والمنشآت تبعاً لطبيعة نشاطها وحفظ ما يلزم من بيانات متعلقة بكل منها .

ه ) دراسة طلبات الحصول على الائتمانات المصرفية ، بضمانة الخزانة العامة على ضوء ما توفره من بيانات عن اوضاعها ومرافقها المالية .

و ) معالجة كافة ما يحال اليها من الشركات والمنشآت من مواضيع ذات علاقة بالخزانة العامة .

ز ) اعداد تقارير دورية عن الوضاع المالية للشركات والمنشآت تتضمن اوجه القصور واقتراح ما تراه مناسباً لمعالجتها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

### مادة ( 3 )

تضاف مادتان جديدتان تحت رقمي ( 9 ) مكرراً و ( 13 ) مكرراً الى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 571 لسنة 1987 م الصادر باعادة تنظيم أمانة الخزانة المشار اليه ، يجري نصهما على النحو التالي : -

### « مادة ( 9 ) مكرراً : -

تحتخص الادارة العامة للمخازن بالاشراف والمتابعة والتوجيه الفنى لشئون المخازن في مختلف الامانات واللجان الشعبية بالبلديات ولها في سبيل القيام بمهامها ما يلى : -

أ ) اعداد خطط تنظيم وتطوير المخازن والدراسات الخاصة بتصنيف

- وتبويب المخزونات بهدف خفض تكاليف التخزين وایجاد العناصر الفنية المتخصصة ورفع مستوى العاملين بالمخازن .
- ب ) دراسة أسباب ركود المواد ومتابعة ملاءمة حجمها للحاجة الفعلية واقتراح افضل السبل لتلافي تكدس المخزونات بما يزيد عن الحاجة الفعلية لها وتصريف الزائد تفاديا لتلفها .
- ج ) وضع قواعد طلب الاصناف وضبط الحدين الادنى والاعلى للمخزون ومعدلات الاحلاك .
- د ) التفتيش على المخازن العامة والتحقق من تطبيق احكام لائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتوجيه العاملين الى ما يكشف عنه التفتيش من قصور مع ابلاغ المختصين للعمل على متابعة اوضاع المخازن ومعالجتها .
- ه ) اعداد وتفعيل نظمة الجرد الدوري والسنوي واستخلاص النتائج واتخاذ الاجراءات التي تستوجبها الضرورة على ضوء ذلك .

#### » مادة (13) مكررا

تحتخص الادارة العامة للحسابات العسكرية بحفظ وتنظيم القيد في سجل الوحدات العسكرية وفقا لما يحدده قانون النظام المالي للدولة ولوائحه التنظيمية واقفالها في التواريخ المحددة لها ، وتبويب المصارف والقيودات بالميزانية كما تحتخص بتجميع الحسابات الشهرية في القطاعات المختلفة بالقوات المسلحة ، ومتابعة اقفالها في المواعيد المحددة واعداد البيانات اللازمة لها .

وتحتخص بحفظ سجلات كافة المتنوعات التي تتم خارج الميزانية مهما كان نوعها ومتابعة تسويتها واعداد البيانات اللازمة لها .

#### مادة ( 4 )

يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القرار .

#### مادة ( 5 )

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

**اللجنة الشعبية العامة**

صدر في : 19/محرم/1399 ور  
الموافق 21/8/1989 م